

ميثاق تونس لحوكمة الموارد الطبيعية

لفائدة المترشحين إلى الانتخابات البلدية في ماي 2018

ولايات تطاوين ومدنين

الديباجة:

نص الباب السابع من الدستور التونسي لسنة 2014 على أسس وقواعد الحكم المحلي وأقر أن اللامركزية دعامة للتحويل الديمقراطي. لذا، توجب على الدولة اعتماد سياسة الحكم المحلي للموارد الطبيعية وتعزيز مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في تطوير مشاريع التنمية كما نصت الفصول 12 و 13 و 44 و 45 من الدستور على كون الموارد الطبيعية ملك الشعب التونسي مما يعكس اعتماد الدولة لسياسة بيئية واضحة تتسم بمشاركة المواطنين في صنع القرار باعتماد حقهم في النفاذ إلى المعلومة المتعلقة بالتصرف في الموارد الطبيعية وحماية البيئة

و تواجه مناطق الجنوب التونسي تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية أهمها البطالة والتلوث والتصحر رغم تمتّعها بامكانيات هامة من الموارد الطبيعية، كالنفط والمعادن والمناجم . وتدير هذه الثروات شركات عامة وخاصة دون تشاور حقيقي مع مواطني الجهة. وهو السبب الأساسي للتحركات الاجتماعية التي شهدتها الجنوب التونسي والتي طالبوا من خلالها بتعزيز تقسيم الثروات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية .

من الضروري في إطار الحكومة المحلية ، تعزيز اقتصاد بيئي وتضامني قائم على احترام حقوق الإنسان. والموافقة الحرة والمسبقة للمجتمعات المحلية باعتبارها شرطا ضروريا لأي نشاط اقتصادي. و بسبب الطبيعة الخلافية التي غالبا ما تصاحب استغلال الموارد الطبيعية ، تصبح مسألة إشراك المجتمع المدني في رصد السياسة الاقتصادية المتعلقة بالطاقات المتجددة وغير المتجددة أمرا ضروريا لضمان الشفافية أمام المواطنين.

تمثل أول انتخابات بلدية تجري في ماي 2018 خطوة أساسية نحو إقامة ديمقراطية محلية حقيقية. ولهذا السبب ، جمعت كل من منظمتي محامون بلا حدود و أنا يقظ جمعيات المجتمع المدني الناشطة في مجال إدارة الموارد الطبيعية في كل من ولايتي تطاوين ومدنين بهدف صياغة هذا الميثاق الموجه إلى المترشحات و المترشحين إلى الانتخابات البلدية باعتبارهم المسؤولين المحليين مستقبلا.

يهدف هذا الميثاق الى تبني السلطات المحليّة لالتزامات أخلاقية في إدارة الموارد الطبيعية في جميع أنحاء البلاد التونسية وهي نقطة انطلاق للمجتمع المدني في المشاركة في التخطيط لمشاريع التنمية وفقا للمبادئ الدستورية.

يعدّ هذا الميثاق نقطة انطلاق لمشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمشاريع التنمية وفق المبادئ الدستورية كما يهدف إلى تبني السلطات المحليّة لالتزامات أخلاقية في إدارة الموارد الطبيعية في جميع أنحاء البلاد التونسية.

التعهدات:

كمرشّح (ة) للانتخابات البلدية في ماي 2018 أتعهد، إذا ما تمّ انتخابي ، بما يلي:

أ. المساهمة في حسن إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة ، ولا سيما عن طريق:

1. تعزيز ثقافة الرسكلة وإدراج الفرز الانتقائي للوحدات السكنية والصناعية بالتنسيق مع الجمعيات المحلية.
2. المحافظة على موارد المياه والطاقة وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي ، ولا سيما عن طريق دعم البرامج أو الممارسات الزراعية الصديقة للبيئة مثل الإيكولوجيا الزراعية.
3. الوقاية من المخاطر الصحية المتعلقة ببيئة الجهة ومحيطها عبر تعزيز مكافحة أي مصدر للتلوث الصناعي من خلال مراقبة الشركات.
4. تشجيع التصميم البيئي خاصة في المؤسسات العامة كالمدارس (...).
5. الاستثمار في القطاعات الخضراء مثل السياحة البيئية وقطاع الطاقات المتجددة.

ب. تفعيل المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية والبيئية للمؤسسات ، ولا سيما عن طريق : الزام المؤسسات الناشطة في الجهة باعتماد الشفافية من خلال اتاحة الإجراءات الوقائية اللازمة للتخفيف من الآثار الاجتماعية والبيئية والإنسانية المترتبة عن أنشطتها

7. التزام الشركات المنتجة بالجهة بإجراء مشاورات منتظمة مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السكان المحليين، خلال كل نشاط اقتصادي جديد
8. العمل على الحد من الأثر البيئي للشركات المنتجة بالجهة، ولا سيما عن طريق حظر حرق الغاز و المعالجة السليمة لمياه الصرف الصحي ووالنفايات الصناعية؛
9. إعداد كراس شروط يتضمن المعايير الاجتماعية والبيئية بهدف تنظيم شروط إنشاء المرافق الصناعية بالجهة؛
10. رصد تعهدات الشركات العاملة في الجهة من حيث التمييز الإيجابي لصالح العمال المحليين عند التوظيف ومن حيث الامتثال للمعايير الاجتماعية و معايير السلامة المهنية.
11. اللجوء إلى القضاء للحصول على تعويضات من الشركات التي انتهكت حقوق المواطنين وبيئتهم في الجهة.

ت . تطبيق آليات الديمقراطية التشاركية و ضمان إشراك المواطنين في تحديد السياسات الاقتصادية والتنموية ، ولا سيما عن طريق:

12. تفعيل آليات التواصل التي من شأنها أن تمكن المواطنين من الاطلاع على المشاريع المتعلقة بالتنمية .
13. تعزيز الاجتماعات الدورية مع المواطنين ، مما يسمح لهم ابداء رأيهم فيما يتعلق بالمشاريع الاقتصادية والتنموية المخطط إنجازها في الجهة؛
14. تشجيع الاحتكام إلى الاستفتاء على المشاريع ذات صبغة صناعية أو المتعلقة بالتخطيط العمراني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي قد يكون لها تأثير على حياتهم وبيئتهم.
11. اللجوء إلى القضاء للحصول على تعويضات من الشركات التي انتهكت حقوق المواطنين وبيئتهم في الجهة.

ج . وضع الآليات لمكافحة الفساد واحترام معايير الشفافية

15. احترام القوانين المتعلقة بالتصريح على المكاسب والاثراء غير المشروع.
16. احترام حق السكان المحليين في النفاذ للمعلومة.
17. تفعيل الإطار القانوني المتعلقة بمحاربة الفساد وحماية المبلّغين، وتمكين السكان المحليين من الوسائل اللازمة للتصدي له .
18. نشر ممارسات الحوكمة الرشيدة، باعتماد الشفافية على مستوى المداخل والمصاريف العمومية المحلية.
19. المساهمة في نشر ثقافة مقاومة الفساد ودفع السكان المحليين على التفاعل معها .

التوقيع

التاريخ

اسم القائمة

أسم المترشح(ة)

الملاحظات